سؤال تجديد علم الكلام سُـؤالٌ مَسؤول

د. سنوسي سامي*

* أستاذ الفلسفة، جامعة الجزائر2.

الملخّص

علم الكلام الإسلاميّ هو فنّ البحث في العقائد الإيمانيّة، دفاعاً وإقناعاً، وهو المتميّز بالموضوع العقديّ الباحث في الإلهيّات والنبوّات والسمعيّات، وقد تكَرَّمت الحضارة الإسلاميّة بإنتاج المتكلّمين تكريما كبيراً، ولكن اليوم وبعد تكاثر الشبهات حول الإسلام والمسلمين، أضحى سؤال تجديد علم الكلام فريضة على علماء الأمّة أكثر من أيّ وقت مضى.

الكلمات المفتاحية

﴿تجديد علم الكلام، المتكلّمون، العقائد الإيمانيّة، المناظرة، المنهج الجدليّ﴾

ILM-KALAM Renewal, MOTAKALIMINES, Doctrine Faiths, Debate, the Method Argumenta

Dr _ Sami Snouci

Abstract

Islamic ILM-KALAM is the art of researching faiths, defense, and persuasion, and is distinguished by the doctrinal subject whom it researches in divinity, prophecies, and hearings. Islamic civilization has been honored by producing MOTAKALIMINES (speakers) with great honor, but today, after some suspicions concerning Islam and Muslims, the question of renewing ILM-KALAM is an obligatory task for the nation scientists than ever before.

Keywords: Renewing ILM-KALAM, MOTAKALIMINES, doctrine beliefs, debate, dialectic method

مقدّمة:

لـئن تأمّلنـا واقعنـا الدينـيّ المعـاصر بعـين البصـيرة، ألفينـاهُ يـئنّ تحـت ضربـات متتاليـة تـأتي مـن جبهـات متعـدّدة، تسـتهدف عقيـدة التوحيـد رأسـاً، لهـذا بـات سـؤال تجديـد علـم الـكلام سـؤالاً مسـؤولاً[1]، عـلى علـماء الأمّـة اليـوم، سـؤال السـاعة، فـكلّ يـوم نسـمع الجديـد عـن إيـذاء الإسـلام والمسـلمين، بـل ونـرى في كل حـين اغتصـاب حرمـات أهـل القبلـة المؤمنـين، هـذا الإهـلاك العلنـيّ للحـرث والنسـل، ومحاربـة الديـن الحنيـف واسـتباحة دمـاء المؤمنـين داعٍ كبـير، وأذان في آذان العلـماء بتجديـد أركان علـمٍ تصـدّى لهـذه الحمـلات العدائيّـة في بواكـير تطـوّر الحضـارة الإسـلاميّة، إنّـه علـم الـكلام الـذي مـا انفـكّ علـماؤه يقومـون بنـصرة عقيـدة التوحيـد، حتـى اشـتهروا عـن غيرهـم بالـذَّود عـن الديـن وإقنـاع الخصـوم بسـماحته.

لا يختلـف اثنـان في ضرورة علـم الـكلام، ومـدى أهمّيّتـه الحضاريّـة في القـرون الأولى الهجريّـة، ومِـن ثَـمَّ فـلا يختلفـان الآن في أنّ المنـوط بالتجديـد هـو العلـم ذاتـه، لأنّ دوره بـارز والحمـلات الشـنيعة المسـتهدِفة للديـن التوحيـديّ وعـدم الـردّ المُفحـم، لهـا دليـل قاطـع عـلى عجـز الفقهـاء والمفكّريـن الرائجـين عـن ردّهـا، والسـبب الأوحـد هـو غيـاب المتكلّمـين الحقيقيّـين، أو بالـكاد غيـاب مـن يطرحـون سـؤالاً تجديديّـاً لعلـم الـكلام،

[1] **السؤال المسؤول**: اصطلاح من وضع طه عبد الرحمن المغربيّ، ومُفاده: ذلك السؤال الذي يسأل عن وضعه بقدر ما يسأل عن موضوعه، (الحقّ العربيّ في الاختلاف الفلسفيّ، ص14)، وقد وقف اختيارنا على هذا المصطلح، لمناسبته وضع السؤال الكلاميّ، فينبغي لسؤال تجديد علم الكلام أن يكون مسؤولاً عن نفسه قبل موضوعه، وتالياً يتحمّل مسؤوليّة السؤال، وثقل الأمانة في التجديد ومقتضياتها الدفاعيّة عن الدين. تجديد علم الكلام سؤال مسؤول، والمجدّد سائل مسؤول كذلك.

مـا عـدا بعـض المحـاولات التـي لا تـزال في رفـوف المكتبـات التجاريّـة والجامعيّـة، ولم تلـقَ حتّـى عرضـاً للطـلاّب في التخصّـص والتخصّصـات القريبـة.

نـأتي عـلى ذكـر الإشـكال المحـوريّ فنقـول -وبالله التوفيـق-: إلى أيّ مـدى بلغـت حاجتنـا لسـؤال تجديـد علـم الـكلام اليـوم ؟ وفي هـذا المضـمار نتسـاءل: فيـم تمايـز علـم الـكلام عـن سـائر العلـوم الدينيّـة؟ مـا موقـع المناظـرة في الإنتـاج الكلامـيّ اليـوم؟ كيـف أثّـرت شـبهة التعدّديّـة الدينيّـة في ميـلاد سـؤال تجديـد علـم الـكلام ؟

أوّلاً: امتيازات علم الكلام في دائرة العلوم الدينيّة.

لـئن تسـاءلنا عـن مميّـزات علـمٍ مّـا، فإنّنـا لا نفتـأ نقـف عـلى مـا يُغايـرُه عـن سـائر العلـوم، إنْ في دائرتـه الكبـيرة مـع كلّ العلـوم، أو في دائرتـه الضيقـة في فلـك العلـوم القريبـة إليـه، ويُعـدُّ علـم الـكلام أبـرز العلـوم الإسـلاميّة، تاليـاً أشـدّها تمايُـزاً في دائـرة العلـوم الدينيّـة، ومـمّا يمايـزه مـا يـأتي:

1 - الامتياز العقديّ في الموضوع:

لا يختلـف اثنـان مـن أصحـاب الاختصـاص في موضـوع علـم الـكلام، وهـو العقائـد الإيمانيّـة، أو بالأحـرى: البحـث في العقائـد الصحيحـة، تحصيـلاً، إثباتـاً وإبطـالاً لِـما لا يفيـد منهـا، «**فعلـم الـكلام هـو بيـان كيفيّـة الاسـتدلال عـلى تحصيـل عقائـد صحيحـة جازمـة بترتيـب صحّـة الشرائـع عليهـا، أو الاسـتدلال عـلى عقائـد وشرائـع مخصوصـة**»[1].

كـما لا يفوتنـا إيضـاح أنّ كلّ المتكلّمـين اتّفقـوا -عـلى اختـلاف مذاهبهم وتعدّديّـة فِرَقِهـم- عـلى موضـوع العقائـد الإيمانيّـة تخصيصـاً لعلـم الـكلام،

[1] سميح دغيم: موسوعة مصلحات علم الكلام الإسلاميّ، ط1، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1998م، ص 841.

فهـو الحافـظ لقواعـد الديـن مـن شُـبَه المُبطلـين، والمُصحّـح لنيـة الاعتقـاد، والغايـة كلّهـا الفـوز بسـعادة الداريـن[1]، فامتـاز عمـل المتكلّـم ببحـث العقائـد الإيمانيّـة، وخُـصَّ بهـا أساسـاً دون الفقيـه والمُفَـسّر والأصـوليّ والمـؤرّخ والفيلسـوف، «**فالتوحيـد أمـرٌ فطـريّ ارتـكازيّ، وهـو أمـر قـد فُطِـر الإنسـان عليـه مهـما كابـر وغالـط، وقـد تركّـز في أعـماق نفسـه وانطـوى عليـه ضميـره بطبعـه مـن دون تكلّـف، ولا حاجـة للاسـتدلال**»[2]. وكان عمـل المتكلّـم هـو التحقيـق في موضـوع العقيـدة الإسـلاميّة مـن الداخـل مدارسـة وممارسـة، ورَدُّ الحمـلات المتهافتـة مـن الخـارج مـن سـائر المعتقديـن بأديـان أخـرى، سـماويّة أو أرضيّـة، وبهـذا الاشـتغال أطلـق أغلـب المتكلّمـين ورجال الديـن عـلى علـم الكلام - علـم أصـول الديـن، كـون المتكلـم ذاتـه يحـرص عـلى بنـاء التديّـن عـلى أصـول وقواعـد يقينيـة لا تتعـرّض للشـكوك المُبطلـة والأسـاطير المضلّلـة، وصحّـة أصـول الديـن تعنـي بالـضرورة صحّـة فروعـه مـن فقهيّـات وشرعيّـات عمليّـة ونظريّـة.

إذاً؛ تمايَـز علـم الـكلام بالعقيـدة عمومـاً، وبالعقيـدة الإسـلاميّة تخصيصاً، «**فهـو علـم يقتـدر معـه إثبـات العقائـد الدينيّـة بإيـراد الحجـج ودفـع الشُّـبَه، والمـراد بالعقائـد مـا يُقصـد بـه نفـس الاعتقـاد دون العمـل، وبالدينيّـة المنسـوبة إلى ديـن محمـد ﷺ،... إذ بـه تتمايـزُ العلـوم، وهـو المعلـوم مـن حيـث يتعلـق بـه إثبـات العقائـد الدينيّـة**»[3].

وبالجملـة، أردنـا بيـان أنّ العمـل الرئيـس للمتكلّـم هـو بحـث العقائـد الإيمانيّـة، وليسـت هـذه الأخـيرة مـن عمـل الفقيـه ولا المُفَـسّر ولا غيرهـما،

[1] الميلانيّ السيّد علّي الحسينيّ، الإمامة في أهمّ الكتب الكلاميّة وعقيدة الشيعة الإماميّة، ط1، قم، مطبعة سيد الشهداء، 1413هـ، ص 12.

[2] الطباطبائي السيّد الحكيم: أصول العقيدة، ط1، دار الهلال، 2006م، ص 55.

[3] الإيجيّ عضد الدين: المواقف في علم الكلام، د.ط، بيروت، عالم الكتب، دون تاريخ،ص7.

وبهـذا تمايـز علـم الـكلام في دائـرة العلـوم الإسـلاميّة بأنّـه علـم يتعلّـق بأصـول الديـن الحافظـة تاليـاً لفروعـه، وهـو بهـذا يمتـاز بالأهمّيّـة القصـوى بالنظـر إلى موضوعـه المحـوريّ في حيـاة الإنسـان معاشـاً ومعـاداً، المعـاش بعقيـدة صحيحـة سـليمة، والمعـاد في دار سـعيدة خاليـة مـن الشـقاوة.

وبنـاء عـلى مـا سـبق؛ حـاز علـم الـكلام شرف رئاسـة العلـوم الدينيّـة قياسـاً عـلى شرف معلومـه، وهـو «**أنّ شرف العلـم بـشرف المعلـوم، فمهـما كان المعلـوم أشرف كان العلـم الحاصـل بـه أشرف، ومعلـوم علـم الـكلام هـو ذات البـارئ تعـالى وصفاتـه، ومـا يجـب لـه ومـا يسـتحيل عليـه، فنسـبة شرف علـم الـكلام إلى شرف سـائر العلـوم كنسـبة شرف معلـوم علـم الـكلام إلى شرف معلـوم سـائر العلـوم، لكـن لا نسـبة لـشرف البـارئ إلى شرف سـائر المعلومات، فـلا نسـبة لـشرف علـم الـكلام إلى شرف سـائر العلـوم، (...) جميـع العلـوم محتاجـة إليـه، وهـو غـير محتـاج إلى شيء منهـا؛ فهـو إذاً أشرف مـن غـيره**»[1]. هـذه المجـزوءة تـشرح لنـا مكانـة علـم الـكلام بـين العلـوم الدينيـة بالنظـر إلى موضوعـه ومعلومـه الرئيـس، وهـو الـذات العليّـة المقدّسـة، مـا يجـب لهـا ومـا يُسْـلب عنهـا، ولـمّا كان موضوعـه أشرف موضـوع، كان أفضـل العلـوم ورئيسـها وشريفهـا وموجّههـا ومرشـدها عـن السـقوط والضـلال.

ورئاسـة علـم الـكلام متوقّفـة عـلى معرفـة البـارئ -عـزّ وجـلّ-، فبمعرفتـه تكتمـل سـائر المعـارف، «**فـإذا ثبـت ذلـك، فالنظـر في طريـق معرفـة اللـه تعالى واجـب؛ لأنّـه لا طريـق إلى معرفـة اللـه تعـالى إلّا النظـر، وقـد ثبـت أنّ معرفـة اللـه تعـالى واجبـة**»[2]. هاهنـا امتـاز المتكلّمـون عـلى غيرهـم مـن علـماء الديـن ببحـث المسـائل النظريّـة الغيبيّـة في صميـم العقيـدة، ابتـداءً بمعرفـة

[1] الرازي فخر الدين: الإشارة في علم الكلام، تحقيق: هاني محمّد، ط1، الأزهر، المكتبة الأزهريّة للتراث، دون تاريخ، ص 29-30.

[2] الطوسّي محمّد بن الحسن: تمهيد الأصول في علم الكلام، تحقيق: المركز التخصصّي لعلم الكلام التابع لمؤسّسة الإمام الصادق، قم، منشورات الرائد، 1394هـ، ص 45.

اللـه تعـالى أو التوحيـد، ثـمّ الغايـة مـن الرسـل والرسـالات، أو النبـوّات، ثـمّ المعـاد أو السـمعيّات، وأخـيراً مسـألة الإمـام والإمامـة.

وبالجملـة «**أشرف العلـوم إنمّـا هـو العلـم الملقّـب بعلـم الـكلام، الباحـث عـن ذات واجـب الوجـود وصفاتـه وأفعالـه ومتعلّقاتـه**»[1]، هـذه أمّ المسـائل العقديّـة التـي اختـص بهـا المتكلّمـون وامتـاز عـلى إثرهـا علـم الـكلام علـماً عقديّـاً صرفـاً، وسـؤال التجديـد اليـوم مرهـون بالاحتفـاظ بمقولـة الـشرف لهـذا العلـم، ففـي تراثنـا الكلامـيّ الكبـير مـا يسـدُّ حاجتنـا إلى التجديـد ذاتـه، لكـن ينبغـي التفكـير أساسـاً في كيفيّـة التجديـد، إذ فيهـا يحـدث التخليـط، ولا بـدّ مـن النسـج عـلى المنـوال ذاتـه الـذي سـلكه المتكلّمـون الأوائـل، وبرهـان ذلـك نجاحهـم في رسـالتهم الدفاعيّـة عـن العقيـدة الحنفيّـة التوحيديّـة، والشـهادة تقـال إلى يـوم الديـن.

2 – الامتياز الجدليّ في المنهج:

مـن بديهيّـات القـول أنّ لـكل علـم منهجـاً يميّـزه عـلى غـرار موضوعـه، لكـن ثمّـة علـوم تتفاضـل بقـوّة مناهجهـا مـن حيـث طبيعتهـا المتفـرّدة، والجـدل هـو إحـكام الـكلام مـن حيـث دقّـة الاختيـار وتدبّـر النظـام، وهـو في المقـام علاقـة موسـومة بالشـدّة والـصراع والخصـام، وهـو مـن حيـث المـرام رغبـة في إظهـار الحـقّ، أو نِشـدان الظفـر والانتصـار، وفي الحالـين معـاً هـو تغيـيرٌ مّـا في ذهـن المجـادَل مـن مواقـف وأحـكام»[2]. وأمـا منهـج الجـدل الـذي ميّـز الممارسـة الكلاميّـة، فيُعـد القاعـدة الضروريّـة للحـوار العقـديّ أو المناظـرة الكلاميّـة، وظـلّ الطابـع المميّـز للمتكلّمـين في جدالاتهـم الكلاميـة. وهـو مـا لم تعهـده سـائر العلـوم كمنهـج مُميّـز لهـا، كالفقـه والتفسـير وغيرهـا

[1] الآمديّ سيف الدين: غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: أحمد فريد المزيديّ، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 2004م، ص 13.

[2] البهلول عبد الله: الحجاج الجدليّ خصائصه الفنّيّة وتشكّلاته الأجناسيّة، ط1، دون ذكر مكان، 2013م، ص 137.

من العلوم الإسلاميّة، ولكن لماذا تميّز علم الكلام بالمنهج التناظريّ أو الحوار العقديّ؟

في حقيقة الحال: علم الكلام علم جدليّ في طابعه العمليّ والتطبيقيّ، فلا يمكن تصوّر مناظرة دون كلام من الطرفين، لقد تولّد الجدل من هذه الممارسة من الجانبين، لهذا فالجدل عند المناطقة والمتكلّمين هو القياس المُشكَّل من مقدّمات مشهورة، «**ومنافعه في الرياضة والمناظرة وعلوم الفلسفة، فأمّا منفعته في المناظرة فمن قِبَل أنّا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إيّاهم من الآراء التي تخصّهم، لا من الأشياء الغريبة، لننقلهم عمّا نراهم لا يصيبون القول فيه**»[1]. وإشارة أرسطو حول نقل الجمهور ممّا نراهم مخطئين فيه، هو عَيْن الحجاج الكلامي عن طريق الجدل، وبهذا فلا يختلف الجدل بين علم الكلام والفلسفة إذا كان يُبنى في كِلا الصناعتين من مقدّمات ذائعة غرضها الإقناع أو الدفاع، ولكن ما ميّز علم الكلام بالجدل العقديّ هو اختصاصه -كما تمّ بيانه مُسبقاً- بالموضوع العقديّ رأساً، وليس كما تتوسّع موضوعات الفلسفة، ويبقى الجدل هو المشترك في ذلك.

وبالجملة: تمايزت صناعة الكلام بالمنهج الجدليّ، ولم تتمايز به سائر العلوم، ممّا فاضل المتكلّمين بدرجة أخرى علاوة على تمايزهم بالموضوع العقديّ، وللإشارة فإنّ المنهج ضروريّ في تجديد علم الكلام، المنهج الجدليّ القاضي بإقامة الحوار الكلاميّ الرصين، يشتغل به المتكلّمون على القضايا التي تمسّ كرامة الأمّة ولا سيّما تلك التي تتعلّق بالعقيدة التوحيديّة. أعني أنّ سؤال المنهج الكلاميّ سؤال مسؤول من طرف السائل أو المتكلّم المجدّد.

[1] أرسطو: النصّ الكامل للمنطق، الجدل، المغالطة، تحقيق: فريد جبر، ط1، المجلّد5، بيروت، دار الفكر اللبنانيّ، 1999م، ص 638.

3 - الامتياز الدفاعيّ في المقاصد:

إنّ المقصد الغائيّ من وجود علم الكلام هو الدفاع عن عقيدة الحقّ ونصرتها، والذبّ عن أصول الدين الحنيف، « **ولا يخفى الدور الكبير في تاريخ الإسلام لعلماء الكلام الذين استضاؤوا بهدى الله وبنور رسوله ﷺ في الذبّ عن عقائد المسلمين، إذ لم يوفّروا طريقة أو خطّة أو مسلكاً برهانيّاً كان أو إقناعيّاً، في إحقاق الحقّ وإبطال الباطل، وما زال هذا دأبهم حتّى جاءت مسالكهم القديمة طافحة بالحجج والبراهين التي قطعت أعناق المبتدعين**»[1] .

فليس من صميم الحكمة أن يوصف علم الكلام بالعلم العقديّ، ذي المنهج الجدليّ بطريق المناظرة، مع التغافل عن مقصده الكبير والرئيس، الذي بواسطته تميَّز المتكلّمون وعلم الكلام عن سائر العلوم الدينيّة وعلمائها - بشرف الدفاع عن الدين، فمن المؤرّخين والمتكلّمين والفلاسفة من توجّه إلى إعطاء ماهيّة علم الكلام بناءً على مقاصده الدفاعيّة مُعرضاً عن هويّته العقديّة والجدليّة غير مُنكِرٍ لها بطبيعة الحال.

يقول أبو نصر الفارابيّ -وهو من أشهر فلاسفة الإسلام-: «**وصناعة الكلام ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرّح بها واضع الملّة، وتزييف كلّ ما خالفها بالأقاويل (...) وهي غير الفقه؛ لأنّ الفقيه يأخذ الآراء والأفعال التي صرّح بها واضع الملّة مُسَلَّمةً، ويجعلها أصولاً، فيستنبط منها، الأشياء اللازمة عنها، والمتكلّم ينصر التي يستعملها الفقيه أصولاً من غير أن يستنبط منها**»[2]. ومِن ثَمَّ وقف

[1] الغزاليّ أبو حامد: إلجام العوامّ عن علم الكلام: إعداد: مركز دار المنهاج للدراسات، ط1، بيروت، دار المنهاج، 2017م، ص 12.

[2] الفارابي أبو نصر: إحصاء العلوم، تحقيق: عثمان أمين، ط2، مصر، دار الفكر العربي، 1949، ص 107-108.

الفـارابيّ عـلى ماهيّـة علـم الـكلام الدفاعيّـة نافيـاً إيّاهـا عـن صناعـة الفقـه، إذ الفقيـه يسـتنبط الأحـكام مـن أصـول الملّـة لا غـير، ولا يدافـع عـن تلـك الأصـول، وعـلى العكـس مـن ذلـك يدافـع المتكلّـم عـن أصـول الديـن أو الملّـة دونمـا اسـتنباط منهـا.

إذاً؛ علـم الـكلام هـو -مـن جهـة المقاصـد- فـنّ الدفـاع عـن الثغـور العقائديّـة[1]، وهـو أداة يقتـدر معهـا المعتقـد عـلى نـصرة عقيدتـه، وهـذا المقصـد أشـار إليـه الفـارابيّ والجرجـانيّ وعضـد الديـن الإيجـيّ، وغيرهـم مـن مصنّفـي كتـب علـم الـكلام، وبالجملـة فـإنّ الدفـاع الـذي ظـلّ الخاصّيّـة المميّـزة للمتكلّمـين في كلّ مراحـل علـم الـكلام؛ يُعـدّ الأسـاس في حفـظ العقيـدة مـن جهـة، وإقنـاع الخصـوم بالبرهـان العقـليّ مـن جهـة أخـرى، كي لا يـروج الظـنّ بـأنّ الدفـاع لذاتـه فقـط، وبهـذا فالهويّـة الدفاعيّـة هـي المبعث الرئيـس والجـادّ الـذي يفتقـر إليـه علماؤنـا اليـوم.

بنـاءً عـلى المقـالات السـابقة نسـتنتج في هـذه المقدّمـات: أنّ علـم الـكلام الإسـلاميّ إذْ تميّـز في دائـرة العلـوم الإسـلاميّة، فـإنّ تمايُـزه شـوهد في ثـلاث هويّـات، أو خصائـص تهنـدَس بهـا، في حـين تفتقـر إليهـا سـائر العلـوم الشرعيّـة القريبـة والبعيـدة منـه، وهـي: الامتيـاز العقـديّ في الموضوع، والجـدليّ في المنهـج، والدفاعـيّ في المقصـد، وبهـذا تـمّ العلـم قائمـاً بذاتـه، تحتاجـه سـائر العلـوم الأخـرى، وتشـتدّ الحاجـة اليـوم إلى إعـادة تجديـده وفـق هـذه الهويّـات، وهـذا بداعـي نَظرتهـا وعـدم فنائهـا، فالعقيـدة بقيـت هي هـي، والجـدل هـو هـو، والدفـاع هـو هـو، ولا سـيّما الدفـاع، فهـو الفريضـة التـي وجـب تجديدهـا والربـاط في سـبيلها؛ لأنّ العقيـدة الإسـلاميّة الآن مسـتهدفة مـن طـرف الخصـوم أكـثر مـن أيّ وقـت مـضى، وفي كلمـة شـاملة : رفـع رايـة السـؤال الكلامـيّ كسـؤال مسـؤول عـن أمـراض الأمّـة الآن.

[1] أحد قراملكي: الهندسة المعرفية للكلام الجديد، ترجمة: حيدر نجف وحسن العمري، ط1، بيروت، دار الهادي، 2002، ص 50.

ثانياً: أهمّيّة المناظرة في تجديد علم الكلام:

1 - في مفهوم المناظرة:

المناظـرة عمومـاً هـي مُحـاورة تتـمّ بـين طرفـين يسـعيان إلى تحقيـق الهـدف في ميـدان مـن ميادين المعرفـة، حيـث يواجـه كلّ طـرف الطـرف الآخـر بدعـوى يدّعيهـا، ويدعمهـا بجملـة مـن الأدلّـة المناسـبة، مواجهـاً في ذلـك اعتراضـات الخصـم، فهـي حـوار متحضّر ومهـذّب يقـوم عـلى مقارعـة الحجّـة بالحجّـة[1]، ابتغـاء الوصـول إلى الحـقّ ونصرتـه.

وهـي المباحثـة والمبـاراة في النظـر واسـتحضار كلّ مُناظـر (فـرداً أو جماعـة) مـا يـراه ببصيرتـه، أو هـي إقبـال كلّ واحـد عـلى الآخـر بالمحاجّـة، وهـي المفاوضـة عـلى سـبيل الجـدل[2]، فـما نلتمسـه الآن هـو أنّ المناظـرة هـي محـاورة عميقـة بـين شـخصين أو بـين فرقتـين، مـع التـزام كلّ طـرف باتّبـاع الحـقّ والصـواب، وبمعنـى آخـر: انقيـاد كلّ مناظـر للحُجّـة الدامغـة حتّـى ولـو كانـت مـن إنتـاج الخصـم المفحِـم، ومِـن ثَـمَّ فالمناظـرة هـي ممارسـة منهجيّـة تتطلّـب مـن المتخاصمـين إظهـار الحـقّ أو تأجيـل الجـدل والمخاصمـة إلى وقـت آخـر، ثـمّ إنّهـا توجـب مسـتوى معرفيّـاً مـن الطرفـين لتجعـل السـامعين شـاهدين عـلى قـرع الحجّـة بالحجّـة والانتصـار في الأخـير للمفحِـم واتّبـاع دعـواه.

وقـد امتـاز علـم الـكلام بمنهـج المناظـرة، كونـه العلـم المُميّـز بالـكلام كفعـل، والفعاليّـة الكلاميّـة الألسـنيّة، يجـري بـين المتخاصمـين مجـرى الخطابـة بـين الخطيـب وسـامعيه، إلاّ أنّ المتكلّمـين أشـد بلاغـة وتبليغـاً،

[1] سلامي عبد اللطيف: المدخل إلى فنّ المناظرة، ط1، قطر، دار بلومزبري، 2014م، ص 44.

[2] قائمي محمّد وآخرون، معجم المصطلحات الكلاميّة، المجلّد الثاني، مجمع البحوث الإسلاميّة، إيران، مادّة: المناظرة، ص، 326.

كـون الفعـل الحـواريّ ناشـئاً بـين الطرفـين بصفـة جدليّـة متبادلـة، وهـي السـمة البـارزة عنـد المسـلمين، ليـس في علـم الـكلام فقـط، بـل في جميـع الصناعـات، وقـد ذكـر طـه عبـد الرحمـن جملـة مـن الاصطلاحـات القريبـة منهـا عـلى سـبيل التمثيـل فقـط، فقـال: «**بالإضافـة إلى لفظـي المناظـرة والمحـاورة، المخاطبـة، والمجادلـة، والمحاججـة، والمناقشـة، والمنازعـة، والمذاكـرة، والمباحثـة، والمجالسـة، والمفاوضـة (في معناهـا القديـم)، والمراجعـة والمطارحـة، والمسـاجلة، والمعارضـة، والمناقضـة، والمداولـة، والمداخلـة، وأخـرى غيرهـا كثـير**»[1].

نسـتنتج إذاً أنّ المناظـرة منهـجٌ منتـج للمعرفـة، وتاليـاً هـو الأنسـب للممارسـة الكلاميـة المتميّـزة بالجـدل، وفي تقديرنـا المتواضـع: لا يمكـن بـأيّ حـال إنتـاج علـم كلام جديـد، أعنـي تجديـداً لعلـم الـكلام بمنـأى عـن تنشـيط المناظـرة، أو طـرح سـؤال الحـوار العقـديّ وضبـط آدابـه المنهجيّـة والمعرفيّـة. لا شـك أنّنـا نعلـم أنّ علـم الـكلام تأسّـس ابتـداءً بهـذا النمـط الحـواريّ في حلقـات العلـم، وكان ذلـك في تشـكُّلاته المبكّـرة.

2 - المناظرة روح لعلم الكلام:

لمـاذا المناظـرة أساسـاً؟ لمـاذا المناظـرة بالضبـط وليـس ثمّـة بديـل عنهـا؟ هنـا يسَـعُنا أن نسـتجمع البراهـين عـلى ضرورة المناظـرة، وعمـق أهمّيّتهـا في إعـادة تفعيـل علـم الـكلام، ومسـؤوليّة المتكلّمـين المعاصريـن اليـوم في ذلـك:

ابتـداءً؛ إذا كان الجسـم يفقـد الحيـاة بفقـده الـروح، فـإنّ علـم الـكلام يفقـد وجـوده بفقـده للمناظـرة، كونهـا المُحـرّك المنهجـيّ النشـط لهـذا العلم، «**ولم يأخـذ أيّ مجـال علمـيّ إسـلاميّ بهـذا المنهـج مثلـما أخـذ علـم الـكلام،**

[1] طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، بيروت، المركز الثقافيّ العربيّ، 2000م، ص 69.

هـذا العلـم الـذي قـام عـلى تواجـه العقائـد سـواءً بـين أصحـاب الملّـة الواحـدة أو بـين أصحـاب الملـل المختلفـة، حتّـى إنّنـا نـرى أنّـه أحـقّ أن يُدعـى ((علـم المناظـرة العقـديّ)) مـن أن يُدعـى باسـم آخـر»[1].

فثبـت إذاً أنّ المناظـرة هـي المُفاعلـة الحيّـة للمبـاراة الكلاميّـة، الباعثـة المقتـدرة لفعـل الحـوار المتحـضّر والمنتـج، ومتـى اسـتطاع إليهـا علماؤنـا اليـوم، اسـتطاعوا بنـاء قواعـد مؤسِّسـة في سـبيل تجديـد علـم الـكلام. فـلا منـاص -إذن- مـن المناظـرة كـشرط واجـب الوجـود للانطـلاق في عمليـة التجديـد أو البعـث أو الإحيـاء للسـؤال الكلامـيّ.

3 - شروط المُجدّد لعلم الكلام عند طه عبد الرحمن:

حـدّد طـه عبـد الرحمـن في كتابـه ((في أصـول الحـوار وتجديـد علـم الـكلام)) ضوابـط معرفيّـة ومنهجيّـة وجـب توفّرهـا في مجـدّد علـم الـكلام حتّـى يتأهّـل إلى طـرح السـؤال الكلامـيّ ويتحمّـل تاليـاً مسـؤوليّة الأمانـة في الإنتـاج المعـرفيّ مـن لدُنـه. فيجـب عليـه مـا يـأتي:

أ ـ أن يكـون معتقـداً: لا بـدّ لرجُـل الـكلام أن يكـون معتقـداً بمـا ورد في كتـاب اللـه -تعـالى- والسـنّة المحمّديّـة، لهـذا سـمّي هـذا العلـم مـن طـرف علـماء الـكلام بـ(علـم التوحيـد)[2]، وسـمّي بـ(علـم الـذات والصفـات) فاختـص بـأشرف مباحثـه، وهـو البحـث في ذات اللـه -تعـالى- وصفاتـه، والمعتقـد يعتقـد بالـذات والصفـات عـلى قانـون الإسـلام.

ب ـ أن يكـون محـاوراً: لا بـدّ كذلـك للمتكلّـم مـن المحـاورة، فـلا خطـاب إلّا بـين اثنـين فأكـثر، وربمـا هـذه الحقيقـة التـي رفعـت تسـمية علـم الـكلام -الـذي هـو مـن المكالمـة التـي تحـدث بـين اثنـين- إلى تسـميته

[1] طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مرجع سابق، ص 70.

[2] المرجع نفسه: ص71.

بـ(مقالات الإسلاميّين)[1].

ج ـ أن يكون ناظراً: والنظر هو طلب الفكر لشيء مخصوص سالكاً إليه طرقاً مخصوصة يعتقد أنّها قادرة على الظفر به، لهذا نجد النظر خصّ علم الكلام، فسمّي بـ(علم النظر والاستدلال)[2].

فهذه شروط منهجية صارمة تُرشد السائل عن تجديد علم الكلام، وبالجملة: فإنّ المسؤوليّة اليوم في التجديد منوطة بدراسة ذاك الامتياز البارع الذي حازه المتكلّمون، «**إنّ المستوى الرفيع الذي حصّله المتكلّمون في ضبط المناهج العقليّة والأخذ بالقويم من الأدلّة المنطقيّة، يفوق المستوى الذي بلغه من يقوم من علماء المسلمين اليوم بالتصدّي للمذاهب الفكريّة غير الإسلاميّة، كما يفوق مستوى مَن يتولّى مِن مفكّري العرب المعاصرين مَهمّة تجديد التنظير لمناهج البحث في الإنتاج الإسلاميّ**»[3].

4 - مُفْسِدَات المناظرة الكلاميّة:

للمناظرة الكلاميّة ضوابط ناظمة لإنتاج إسلاميّ أصيل وبارز، ولكن ثمّة ما يحيد بها عن جادّة الصواب، وما لا يجوز أن يرتكبه رجل المناظرة أو المتكلّم أو نقول المجدّد السائل والمسؤول، إن كان قصده إنتاج معرفة منهجيّة تصبو إلى كشف الحق واتباعه، فكانت المُفسدات هي:

أ ـ المصادرة: هي ما يُجعل في الصدر، والصدر المقدّم والأوّل والسابق، واستخدم مفهوم المصادرة منطقيّاً لإفادة القضيّة أو الحكم أو

[1] طه عبد الرحمن: مرجع سابق: ص71.

[2] المرجع نفسه: ص71.

[3] المرجع نفسه: ص 71 - 72.

الاعتقاد الذي يوضع مقدّمة وأوّلاً وسابقاً، يعدّ غير محتاج إلى برهنة، أو إثبات من جهة ويكون من جهة أخرى دليلاً يستند إليه في إثبات قضايا أو أحكام أو اعتقادات[1].

وهي نتيجة الدليل ومقدّمته في الآن نفسه، مع تغيير في اللفظ لإيهام السامع -حسب حبنكة الميدانيّ- فالغرض من المصادرة إيهام المستدلّ خصمه بمغايرة النتيجة للمقدّمة، لذلك فهي وظيفة ممنوعة غير مقبولة في الاستدلال، وللخصم دفع الدليل بعلّة المصادرة فيه[2].

إذن: فالمصادرة ممنوعة في الممارسة الكلاميّة التناظريّة، وفي إطار المناظرة، لأنّها برهان بالمقلوب من جهة التمويه، وهذا يحطُّ من قيمة المتكلّم من جهة الدعوى المحاجج هو عليها، وكذا يكون الإنقاص من قوّة البلاغة والاستدلال، وطالما أنّ البلاغة هي من البيان والإبلاغ، فإنّ كلّ مصادرة عن المطلوب هي خروج عن جادّة الإيضاح والتبليغ الصائب، وتصبح المناظرة بهذا شكلاً من المماراة اللفظيّة البعيدة عن منهجيّة الاستدلال والنظم المنطقيّ، وتالياً يصبح المناظر مموّهاً وبعيداً عن أخلاق المناظرة الحقيقيّة والهادفة.

ب ـ الغصب: وهو أخذ المُناظِر وظيفة الاستدلال على بطلان دعوى للخصم قبل أن يترك له فرصة إقامة الدليل عليها، كقول المعلّل: هذا الكون أزليّ، ويقول السائل، هذه الدعوى باطلة؛ لأنّ الكون متغيّر وكلّ متغيّر حادث[3]، فنحن نلاحظ أنّ المعلّل لم يقدّم حججاً ودلائل على دعواه، والسائل غصب في إبطال موقفه.

[1] النقاري حمو: معجم مفاهيم علم الكلام المنهجيّة، ط1، بيروت، المؤسّسة العربيّة للفكر والإبداع، 2016، ص478.

[2] الميدانيّ عبد الرحمن حسن حبنكة: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ط4، دمشق، دار القلم، 1994م، ص451.

[3] الميدانيّ عبد الرحمن حسن حبنكة: مرجع سابق، ص 452 - 453.

ج ـ المجادلة لا لإظهار الحقّ: يراد من المجادلة: المنازعة لا لأجل إظهار الحقّ، بل لأجل الانتصار على الخصم، بإلزامه أو إفحامه، وهي ممنوعة شرعاً[1]، وقد نزلت سورة قرآنيّة باسم المجادلة؛ لأنّها نوع من المراء دون الانتصار للحقّ، بل الانتصار فيها يكون لفرقة أو لأهواء وهكذا، فهي ليست من المناظرة في شيء.

د ـ المكابرة: هي المنازعة لا لإظهار الصواب، ولا لإلزام الخصم، ولكن لإظهار الفضل، ومن المكابرة نقض الدليل بلا شاهد، أو منع البديهيّات وعدم التسليم بها[2].

هـ ـ المعاندة: هي -في اصطلاح أهل هذا الفنّ- المنازعة بين شخصين لا يفهم أحدهما كلام صاحبه، وهو يعلم ما في كلام نفسه من الفساد ومجانبة الصواب[3]، وهي أيضاً من السفسطة والمراء في المناظرة، ومن أسباب إنقاص مقاصدها.

و ـ الجواب الجدليّ: هو ما يذكره المجيب وهو يعتقد بطلانه، سواء أكان باطلاً في الواقع ونفس الأمر أو غير باطل، وطالما أنّ المقصود منه واضح التمويه فهو لا يجوز في المناظرة[4]؛ لأنه ينقص من عمل المتكلّم الإقناعيّ والاستدلاليّ بوجه التحقيق والانتصار للحقّ.

وبالجملة: تُعدّ المناظرة الروح المنهجيّة التي يتوسّل بها المجدّد لعلم الكلام، فهي الناظمة والمرشدة للمتكلّم قبل تجديده للكلام، وقد لاحظنا سابقا الشروط المعرفيّة والممنوع الأخلاقيّ فيها، وطالما أنّ المتكلّمين الأوائل حازوا براعة وعبقريّة منقطعة النظير، فلا مناص من

[1] المرجع نفسه: ص453.

[2] المرجع نفسه: ص 454.

[3] المرجع نفسه: ص 454.

[4] الميدانيّ عبد الرحمن حسن حبنكة: مرجع سابق: ص454.

العـودة إلى النـصّ الكلامـيّ الـتراثيّ الأصيـل، واسـتنطاق مضامينـه الحبـلى بالفيـوض المعرفيّـة، الراشـدة للعقـول في سـبيل ردّ الشـبهات المتكـثّرة اليـوم.

ثالثاً: شُبهة التعدّديّة الدينيّة من دواعي تجديد علم الكلام.

تشـتدّ حاجتنـا إلى تجديـد علـم الـكلام يومـاً بعـد يـوم، بـل وبـات سـؤال التجديـد مسـؤولاً أكـثر مـن أيّ وقـت مـضى، ولا سـيّما والشُّـبهات المُعاديـة للعقيـدة تتفاقـم وتتكاثـر بسرعـة قصـوى، فالمتتبّـع لأحـوال الفكـر الدينـيّ الإسـلاميّ المعـاصر لا يخفـى عليـه مـا مـسّ الباحثـين مـن شـطط معـرفيّ، وهـذا بسـبب مـا توافـد عـلى عقولهـم مـن أفـكار وشـبهات منشـؤها في بـلاد النصـارى، ولعـلّ أبرزهـا أسـطورة التعدّديّـة الدينيّـة، فـما المقصـود بهـا؟ ولمـاذا كانـت الشـبهة الكـبرى التـي ألحّـت عـلى تجديـد علـم الـكلام بغيـة التصـدّي لهـا؟

1 – معنى التعدّديّة الدينيّة:

التعدّديّـة الدينيّـة ميـدان يقبـل واقعـاً متعـدّد التجـارب الدينيّـة، ويسـع كلّ متديّنـي العـالم مهـما كانـت مِللهـم ونِحَلُهـم، إذن: «تعنـي أطروحـة البلوراليّة: الاعـتراف برسـميّة التعـدّد والتنـوّع في الثقافـات والأديـان واللغـات والتجـارب البشريّـة، في كلّ المجتمعـات دون اسـتثناء، والبلوراليّـة -أي: التعدّديّـة بالشـكل الموجـود حاليّـاً- تعـدٌّ مـن نتاجـات الحضـارة الجديـدة، وتبحـث في مجالـين مُهمَّـينِ: أحدهـما مجـال الأديـان والثقافـات، والآخـر المجـال الاجتماعـيّ، فهنـاك بلوراليّـة في المعرفـة الدينيّـة، وبلوراليّـة في المجتمـع، أي الديـن البلـورالـيّ والمجتمـع البلـورالـيّ»[1]، ومِـن ثَـمَّ فالديـن لا بـدّ أن يكـون إنسـانيّاً، فـلا يمكـن إرغـام أيّ شـخص عـلى عقيـدةٍ مّـا، ومـن هنـا تسـود الحرّيّـة الدينيّـة والاجتماعيّـة التـي تحفـظ مـن الـصراع وتقـوّي -تاليـاً- فلسـفة

[1] سروش عبد الكريم: الصراطات المستقيمة، ترجمة أحمد القبانجيّ، ط1، بيروت، منشورات الجمل، 2009م، ص 11.

الحـوار والتعايـش السـلميّ[1].

فهـذا بيـان مضلّـل ومتهافـت يدّعـي وجـود تعدّديّـة في الديانـات في العـالم، وكلّ منهـا تتميّـز بمقولاتهـا، وحضارتهـا المُحتكِمـة -طبعـاً- إلى معايـير كلّيّـة أو مرصوصـة مـع سـائر التعدّديّـات، «كـما أنّـه يوجـد ارتبـاط وثيـق بينهـما (**المجتمـع، والديـن**)؛ بمعنـى أنّ الأشـخاص الذيـن يذهبـون إلى القـول بالتعدّديّـة عـلى المسـتوى الثقـافي والدينـي - لا يمكنهـم التنكُّـر لمقولـة التعدّديّـة الاجتماعيّـة»[2].

لهـذا يسـتند سروش (المفكّـر الإيـرانيّ المعـاصر والداعـم لنظريّـة التعدّديّـة الدينيّـة) إلى توضيـح أنّ سُـنّة الاختـلاف موجـودة منـذ وجـود المجتمعـات الأولى في التاريـخ، بمعنـى: أينـما يكـون المجتمـع تتشّـكل فيـه تعدّديـة كمفهـوم يَصْـدق عـلى عـدّة قضايـا، سـواء تعلّـق الأمـر بالديـن أو غـيره «ورغـم أنّ فكـرة البلوراليّـة أو التعدّديّـة تبـدو جديـدة مـن حيـث اللفـظ، إلاّ أنّهـا تمتـدّ في أعـماق تاريـخ الفكـر البـشريّ، ليـس عـلى مسـتوى تاريـخ الفكـر العـربيّ الإسـلاميّ فحسـب، بـل تمتـدّ جذورهـا في التاريـخ الفكـريّ للبشريّـة أيضـاً لـكلّ المجتمعـات، ومـن الطبيعـي أن يحظـى الطابـع العـربيّ الإسـلاميّ في هـذه الأطروحـة -بالنسـبة لنـا- بجاذبيـة أكـبر، وركـز إذن سروش الـكلام حـول التعدّديّـة الدينيّـة؛ وذلـك لأنّ هـذه الأطروحـة في الأصـل تعتمد عـلى دعامتـين: إحداهـما التنـوع في الإفهـام الاجتماعيّـة بالنسـبة للمتـون الدينيّـة، والأخـرى التنـوع في تغييرنـا للتجـارب الدينيّـة»[3].

---

[1] سروش عبد الكريم: التراث والعلمانيّة، ترجمة: أحمد القبانجيّ، ط1، بيروت، منشورات الجمل، 2009م، ص 98.

[2] المصدر نفسه، ص 11.

[3] سروش عبد الكريم: الصراطات المستقيمة، مصدر سابق، ص 12.

2 ـ اعتراض علم الكلام على دعوى التعدّديّة الدينيّة:

ليس جديداً أن يعترض المتكلّمون على التعدّديّة الدينيّة، بل كان ذلك في أبكار المناظرات الكلاميّة، بينهم وبين سائر الفرق غير الإسلاميّة التي تدّعي صحّة ما تعتقد، وعلى تعدّد مذاهب الخصوم من المعتقدين لغير دين الإسلام، من: يهود ونصارى ومجوس وصابئة، وغيرهم، فقد تصدّى المتكلّمون وأبطلوا مقالاتهم بدعوى أحقّيّة دين الإسلام فقط، وتهافت مزاعم ما عداه من المعتقدات السماويّة السابقة بداعي التحريف من جهة، وبداعي نسخ الإسلام لباقي الشرائع من جهة أخرى، فما عاد ثمّة تعدّد وكثرة للحقّ في الأديان، بل ثمّة دين واحد حقّ وهو دين الإسلام.

ولكنّ الرواسب الوثنيّة في النصرانيّة اقتضت أن تمارس التضليل باسم تعدّد الحقّ وحرّيّة التديّن، لتُفضي في الأخير إلى التكثير أو البلورياليّة كما لم تسلم من قبل من التثليث المنافي -من كلّ جهة- للتوحيد، فكيف يصمُدون أمام أسطورة التثليث؟ «وألزمهم أنْ قالوا: إنّه متبعّض ذو أبعاض ثلاثة، بأنّه جسم متغاير وبأنّه محدث، (...)، فقد صحّ بطلان قولهم بأنّ الحياة بعضه، أو غيره، فإلى أيّ موقف من ذلك تمسّكوا به لزمهم ترك النصرانيّة، (...)، وإن قالوا إنّ الحياة هي الحيّ فقد أقرّوا بالتوحيد»[1].

وبالجملة بات سؤال تجديد علم الكلام مُلحّاً أكثر من أيّ وقت مضى، ولعلّ إشكالات التعدّديّة الدينيّة وأساطيرها من أكبر الشبهات التي لا مناص من ولوجها بالأسس الكلاميّة، ولا سبيل إليها إلّا بتجديد علم الكلام، إذ هو العلم المقتدر على معالجة الأمراض العقديّة الجديدة في عالمنا اليوم.

[1] القاضي عبد الجبّار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: محمّد خضر نبها، ط1، المجلّد4 و5، جزء الفرق غير الإسلاميّة، بيروت، 2012م، ص، 97.

خاتمة:

ممّا سبق تحليله وإيراده بخصوص الحاجة إلى تجديد سؤال علم الكلام، من المفيد أن نستجمع أهمّ النتائج، ونحرص على ترتيبها في شكل نقاط كي يتسنّى للقارئ فهم مقاصد الدراسة في أسطر وجيزة، فنقول:

ـ تمايَز علم الكلام وظَلّ بمميّزات جعلته علماً مسؤولاً عن الرباط في سبيل نصرة عقيدتنا، فاختصّ بالعقيدة الإسلاميّة دفاعاً وإقناعاً، وبسائر العقائد نقضاً وإبطالاً، فحاز شرف رئاسة العلوم الدينيّة، ونحن اليوم بحاجة ماسّة إلى تفعيل السؤال الكلاميّ بالنظر إلى هذه التمايزات المُستشرِفة والداعية إلى تجديد علم الكلام.

ـ مسؤوليّة تجديد علم الكلام تقع على عاتق علماء الأمّة اليوم سُنّة وشيعة كلّهم، لأنّ الشبهات الواردة تجتاح العالم الإسلاميّ كلّه، وتحاول ضرب صميم العقيدة الإسلاميّة، لهذا فيجب على العلماء طرح سؤال تجديد علم الكلام، وتحمّل مسؤوليته أمام التحديات المتنامية كلّ يوم.

ـ تجديد علم الكلام ليس هو سخافة علم الكلام الجديد؛ لأنّ الفارق شاسع جدّاً، فالأوّل محاولات تقلّد علم اللاهوت المسيحيّ المبنيّ على القراءة المتعددة للنصوص الإلهيّة والإنسانيّة، أما تجديد علم الكلام فهو إعادة بعث الروح الحوارية في كلامنا الأصيل، دون الاستناد إلى سفسطات النصارى التي أطلقوا عليها الآن فلسفة الدين/ الأديان.

ـ تُعدُّ المناظرة منطلقاً منهجيّاً بالغ الأهمّيّة، كونها المُحرّك المُميّز

لعلـم الـكلام الأوّل، وقـد ثبـت نجاحهـا الكبـير في الـذبّ عـن العقيـدة وإفحـام كلّ الخصـوم، وتاليـاً هـي الوجـه العمـليّ لعلـم الـكلام، كي يتـمّ إبطـال دعـوى كـون النـصّ الكلامـيّ مجـرّد مقـالات تجريديّـة فحسـب.

ـ الشـبهات الكبـيرة هـي الداعـي المناسـب والأسـاس في مسـاءلة علـماء الأمّـة اليـوم، ومنهـا سفسـطات التعدّديّـة الدينيّـة، وشـبهاتها المُغريـة لضِعـاف العقيـدة، وقـد وقـف اختيارنـا عليهـا كنمـوذج عـن الشُّـبَه؛ لأنّ الاشـتغال بهـا يتكاثـر ويـؤدّي إلى فـرض نـوع مـن مشروعيّتهـا، لـذا يُعظّـم سـؤال تجديـد علـم الـكلام وأمانتـه مسـؤوليّة علـماء الأمّـة الحقيقيّـين.

قائمة المصادر والمراجع:

1 -الآمدي سيف الدين: غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2004.

2- أحد قراملكي: الهندسة المعرفية للكلام الجديد، ترجمة: حيدر نجف وحسن العمري، ط1، بيروت، دار الهادي، 2002.

3 - أرسطو: النص الكامل للمنطق، الجدل، المغالطة، تحقيق: فريد جبر، ط1، المجلد5، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1999.

4 - الإيجي عضد الدين: المواقف في علم الكلام، دط، بيروت، عالم الكتب، دون تاريخ.

البهلول عبد الله : الحجاج الجدلي خصائصه الفنية وتشكلاته الأجناسية، ط1، دون ذكر مكان، 2013.

5 - الرازي فخر الدين: الإشارة في علم الكلام، تحقيق:هاني محمد، ط1،الأزهر، المكتبة الأزهرية للتراث، دون تاريخ.

6 - سروش عبد الكريم: التراث والعلمانية، ترجمة: أحمد القبانجي، ط1، بيروت، منشورات الجمل، 2009.

7 - سروش عبد الكريم: الصراطات المستقيمة، ترجمة أحمد القبانجي، ط1، بيروت، منشورات الجمل، 2009.

8 - سلامي عبد اللطيف: المدخل إلى فن المناظرة، ط1، قطر، دار بلومزبري، 2014.

9 - سميح دغيم: موسوعة مصلحات علم الكلام الإسلامي، ط1، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1998.

10 - الطباطبائي السيد الحكيم: أصول العقيدة، ط1، دار الهلال،

.2006

11 - طـه عبـد الرحمـن: في أصـول الحـوار وتجديـد علـم الـكلام، ط2، بـيروت، المركـز الثقـافي العـربي، 2000.

12 - الطـوسي محمـد بـن حسـن: تمهيـد الأصـول في علـم الـكلام، تحقيـق: المركـز التخصـصي لعلـم الـكلام التابـع لمؤسسـة الإمـام الصـادق، قـم، منشـورات الرائـد، 1394هـ.

13 - الغـزالي أبـو حامـد: إلجـام العـوام عـن علـم الـكلام: إعـداد: مركـز دار المنهـاج للدراسـات، ط1، بـيروت، دار المنهـاج، 2017.

14 - الفـارابي أبـو نـصر: إحصـاء العلـوم، تحقيـق: عثـمان أمـين، ط2، مـصر، دار الفكـر العـربي، 1949.

15 - القـاضي عبـد الجبـار: المغنـي في أبـواب التوحيـد والعـدل، تحقيق: محمـد خـضر نبهـا، ط1، المجلـد4 و5، جـزء الفـرق غـير الإسـلامية، بـيروت، 2012.

16 - قائمـي محمـد وآخـرون، معجـم المصطلحـات الكلاميـة، المجلـد الثـاني، مجمـع البحـوث الإسـلامية، إيـران، مـادة: المناظـرة.

17 - الميـداني عبـد الرحمـن حسـن حبنكـة: ضوابـط المعرفـة وأصـول الاسـتدلال والمناظـرة، ط4، دمشـق، دار القلـم، 1994.

18 - الميـلاني السـيد عـلى الحسـيني، الإمامـة في أهـم الكتـب الكلاميـة وعقيـدة الشـيعة الإماميـة، ط1، قـم، مطبعـة سـيد الشـهداء، 1413هـ.

19 - النقـاري حمـو: معجـم مفاهيـم علـم الـكلام المنهجيـة، ط1، بـيروت، المؤسسـة العربيـة للفكـر والإبـداع، 2016.